Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX

Email: info@vob.org,

Web Site: www.vob.org

العدد 290 مارس 2007 - صفر - ربيع الاول 1428 هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

وبدأت مرحلة المفاصلة بين أهل البحرين والعائلة الحاكمة

دخل شهر فبراير تاريخ النضال البحريني كمحطة في الصراع التاريخي بين شعب البحرين والعائلة الخليفية الظالمة، فاعتبره المواطنون شهرا مشؤوما، لانه تزامن مع حدثين رئيسيين: اولهما فرض الميثاق الخليفي على الشعب بوسائل غير شريفة، وثانيهما: الغاء الدستور الشرعي وهو الوثيقة الوحيدة التي وفرت للحكم الخليفي شرعية شعبية ودستورية. ولكن الغاء هذه الوثيقة من طرف واحد على يدي الحاكم الحالي، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في فبراير 2002، أسقط هذه الشرعية، وأصبح الحكم الخليفي نظاما استبداديا يفرض سيطرته بالقوة وليس بالقانون الدستوري المقبول شعبيا. فما شهده الشهر الماضي كان تطورا خطيرا على النظام الخليفي الاستبدادي. فقد اراد ان يثبت هيمنته وسلطته باعتقال الرموز الوطنية المعارضة التي رفضت العمل من تحت المظلة الخليفية، فانقلب الامر عليه، وانفجرت انتفاضة شعبية لم يحدث مثلها منذ مننتصف التسعينات.

جاء اعتقال الاستاذ حسن مشيمع، الامين العام لحركة حق، والاستاذ عبد الهادي الخواجة، رئيس مركز البحرين لحقوق الانسان، يوم الجمعة 9 فبراير، على خلفية خطاباتهما السياسية التي تضع النقاط على الحروف وترفض مسايرة الاستبداد الخليفي. جاء الاعتقال بأسلوب وحشي، اذ شنت القوات الخليفية عدوانا على منزليهما في الساعات الباكرة واقتادتهما الى غرف التعذيب، واعتقدت العائلة الحاكمة انها قادرة على العودة الى ممارسات الماضي بدون حدوث ضجة شعبية. وخلال ساعات الاعتقال اصدرت ابواقها الاعلامية الفاشلة تصريحات نارية ضد اهل البحرين، واتهمتهم بالاجرام والتحريض، وطالبت بانزال اقصى العقوبات بحق ابطال البلاد. وما انتهى نهار ذلك اليوم حتى ادركت العائلة الخليفية ومن يخطط معها، انهم أشعلوا ثورة شعبية عارمة امتدت كالنار في الهشيم، من الديه والسنابس مرورا بمناطق عديدة على شارع البديع، ومنها الى كرزكان وسترة. كانت حقا انتفاضة انعشت روح الحركة الوطنية وأعادت اليها الثقة بحيوية الشارع البحريني، وان سياسات حمد بن عيسى آل خليفة فشلت تماما في اخماد جذوة الغضب الشعبي. النظام أطلع المحامين على التهم الموجهة للبطلين، وان عقوبتها تصل الى السجن اكثر من عشرة اعوام، وربما وصل عقوبة بعضها، حسب القانون الخليفي، الى الاعدام، وفقا لقانون الارهاب الذي فرض على اهل البحرين. غير ان تلك الثورة الشعبية أفشلت الخطة كاملة، وأرغمت رموز النظام الاستبدادي على التراجع المذل، وقبل انتهاء ذلك اليوم، خرج البطلان من زنزانات التعذيب مرفوعي الهامة، وأعلنا انتصار شعب البحرين على العائلة الظالمة. لقد لقن البطلان، ومعهما شباب البلاد، هذا الحكم الرجعي المتخلف، درسا مريرا، وانه لن يستطيع بعد ذلك اليوم ممارسة الارهاب الذي فرضه على البلاد منذ احتلاله الارض قبل اكثر من مائتي عام.

واستمرت تراجعت النظام خلال الشهر، لسبب بسيط، وهو ان الصمود الشعبي فاق تصوراته، اذ كان يعتقد ان مشروعه السياسي وانتخاباته ا لصورة قد نزعت فتيل الثورة من النفوس، وفرضت جوا من البلادة والاسترخاء بين الناس. ولكن حوادث الجمعة التاسع من فبراير، أكدت خطأ تلك الافتراضات. فقد تواصلت الاحتجاجات اليومية ضد استمرار اعتقال بطلين آخرين من ابناء البحرين، هما الدكتور محمد سعيد

التتمة صفحة (8)

* في الساعات الباكرة من صباح الجمعة 9 فبراير، قامت العائلة الخليفية باعتقال رمزين وطنيين بارزين، هما الاستاذان حسن مشيمع، الامين العام لحركة "حق" وعبد الهادي الخواجة، رئيس مركز البحرين لحقوق الانسان. وما ان وصل خبر الاعتقال التعسفي الى المواطنين حتى هبوا في كافة أنحاء البلاد للاحتجاج. وعلى مدى اثني عشر ساعة متواصلة تواصلت الحركة ا لاحتجاجية بدون توقف، وانتشرت الاعتصامات والمسيرات من الديه والسنابس الى شارع البديع وكرزكان وسترة. وتناولت وسائل الاعلام العالمية نبأ الاعتقال، وتم الاتصال بمنظمات حقوق الانسان والجهات السياسية المعنية بالبحرين. ووفقا لبعض التقارير فقد تدخلت حكومات صديقة للعائلة الخليفية لارغامها على اطلاق سراح البطلين لكي لا يتفاقم الغضب الشعبي المتصاعد ضد النظام المستبد. وهذا ما حدث. فمع نهاية النهار، أدرك الشيخ حمد وجلاوزته ارتكابهم خطأ فادحا بسبب سوء تقديراتهم واعتقادهم الخاطيء انهم تمكنوا من القضاء على المقاومة المدنية المختزنة في نفوس الجماهير. وقد تم اطلاق سراح البطلين بعد صلاة المغرب.

* كما ارغمت العائلة الخليفية على اطلاق سراح المواطنين الدكتور محمد سعيد السهلاوي وحسين عبد العزيز الحبشي بعد اعتقال استمر اكثر من ثلاثة شهور. جاء الاعتقال بسبب قيام الاخوين بطباعة اوراق تدعو المواطنين لمقاطعة انتخابات مجالس الشيخ حمد الصورية. وبرغم محاولات النظام الخليفي تضخيم القضية، الا انه فشل فشلا ذريعا في اقناع داعميه في الخارج بحكمة ذلك الاعتقال، وصدرت ادانات دولية لذلك الاجراء التعسفي. وخشيت العائلة الخليفية ان ينعكس ذلك على محاولاتها اعادة الرشيح لعضوية مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة، خصوصا بعد ان وصلت صيحات اهل البحرين الى مسامع العالم، تشكو ارهاب هذه العائلة الطاغية، واستفحال ظلمها.

* أشارت تقارير غير مؤكدة الى نية دولة الكويت بإلزام المواطنين البحرينيين باستصدار تأشيرة دخول "فيزا" لدخول الأراضي الكويتية. وتأتي هذه البادرة بعد تناقل الكثير من الأخبار المؤكدة عن منح آلاف العراقيين من أصول حزبية معادية لسيادة الكويت الجنسية البحرينية، وإلحاقهم بسلكي الدفاع والداخلية. والجدير بالذكر أن ولي العهد الكويتي الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح قام بزيارة مملكة البحرين في شهر يناير الماضي، وذلك للتباحث والتشاور مع السلطات البحرينية حول ما أشيع عن نية البحرين لتجنيس آلاف العراقيين ذوي أصول "بعثية"، وما يترتب عليها من آثار تراها دولة الكويت تهديداً لأمنها واستقرارها. كما عرض الوفد الكويتي الذي زار مملكة البحرين عن نية الكويت بإلزام البحرينيين لإصدار تأشيرة دخول "فيزا" لكل بحريني ينوي السفر لدولة الكويت، بهدف ضبط و منع دخول "البعثيين" العراقيين الممنوحين الجنسية البحرينية أرض الكويت.

* شهدت البلاد خلال الشهر الماضي حركات احتجاجية واسعة ضد النظام الخليفي. وفي اثر ذلك شنت قوات التعذيب الخليفية حملة اعتقالات واسعة في اوساط المواطنين. وعرف من بين المعتقلين: من منطقة كرباباد: أحمد علي الدقاق، 14سنة، السيد علي سيد أكبر ، 20سنة، صادق جعفر كاظم (21سنة، محمود علي مهدي، 22 سنة. ومن منطقة الدراز: محمد يوسف زايد، 27 سنة، ومن منطقة السنابس: احمد جميل عبد الله رضي ، 19سنة. ومن منطقة الديه: أحمد بدر الجزيري، 15 سنة) ، مهدي عبدالله سعد (17 سنة، فاضل ملا عبدالله (16 سنة، حسين مكابيس، 14سنة، فاضل عباس عبدالله مشيمع، 15سنة. وتضاف هذه الأسماء الى الشابين اللذين تم اعتقالهما سابقاً وهما: من منطقة كرانة: جعفر فردان سلمان يوسف، 23 سنة، أعتقل مساء الخميس الموافق 15 فبراير 2007م في منطقة بني جمرة. ومن منطقة أبو صيبع: رضي علي رضي ، 22 سنة، أعتقل مساء الجمعة الموافق 16 فبراير 2007م .

من الفلوجة للكويت عبر البحرين:

هل تعلم أمراء الخليج الدرس من حرب صدام على ايران؟

عبدالجليل السنكيس

أصل الخبر- والعهدة على الراوي- أن السلطات الكويتية أمسكت شخصاً بجواز بحريني – من أصل عراقي- ينوي القيام بأعمال تخريبية- حسبما أفاد. وبعد التحقيق معه، تبين أنه شارك في تفجيرات في مدينة الفلوجة العراقية، ثم هرب لسوريا ومنها الى البحرين، حيث تم تجنيسه، لينطلق في رحاب الإرهاب، و لكن هذه المرة بالجنسية البحرينية. أتذكر في هذا الجانب، كيف أن أحد المتهمين بالقيام بأعمال "إرهابية" لازال معتقلاً في غوانتنامو، وهو سعودي الأصل ويحمل الجنسية البحرينية. حصل أخيرا "المجاهد" على الجنسية البحرينية بعد أن صادرت السلطات السعودية جوازه السعودي بعد تفجيرات الخبر، دون أن يكون في البحرين، واستعمله للسفر الى البوسنة، ثم الى افغانستان. كما أقام في جبال تورا بورا، وقبض عليه في أفغانستان، للقيام بأعمال "إنسانية" وهو من الذين حاولوا الإنتحار عدة مرات للضغط على السلطات الأمريكية للإفراج عنه، ولكن دون فائدة. هذه، طبعاً أحدى فوائد منح الجوازات البحرينية بالطريقة التي يتبعها النظام.

أثارت هذه الحادثة حفيظة الكويتيين – وآل الصباح بالتحديد- الذين أوفدوا ولي العهد الكويتي الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، للتحادث مع بني عمومتهم الذين بدأوا في مشروع توطين آلاف العراقيين ذوي النزعات الـ "بعثية"، المعروفين بولائهم لصدام المقبور. هؤلاء ايضا معروفون بـ"فدائيي صدام" الذي أوجدهم للقيام بأعمال قذرة لايجرؤ أحد على القيام بها، كالتصفية الشاملة للمعارضين وعوائلهم، والتخريب وإثارة الفتن بين العوائل والقبائل بهدف الحفظ على النظام وهيبته.

وقد رد النظام البحريني على تلك الزيارة بأخرى لتطمين الاخوة الكويتيين بأن مشروع التوطين الذي يسعى النظام بشكل حثيث لإكماله وإستعمال "الصداميين" هو لقلب التركيبة السكانية في البحرين ومواجهة القائمين على المطالب الشعبية التي باتت تؤرق النظام الذي لم يعد قادراً على مواجهة مطالب التغيير والإصلاح الحقيقي الشامل، من داخل البحرين وخارجها. فهل تعلم أمراء الخليج الدرس من دعمهم لصدام المقبور وزمرته التكفيرية خلال حربه على جارته إيران في حربه الطائشة التي دامت ثماني سنوات، والتي امتصت أموال دولهم النفطية، وحولتهم لمدانين بعد أن كانوا يدينون غيرهم ويمدونه بالقروض؟

وهل تعلم أمراء الخليج، كيف أنهم أول من لسع من تعضيد صدام "المقبور" ومده بالخيل والرجال في حربه؟ فأول ما قام به ذلك الغادر هو أن يوجه قواته- التي أكلت واستقوت من أموال الكويتيين، والسعوديين والإماراتيين- ليرد لهم الجميل والعرفان، فمحى الكويت من على الخارطة الدولية وشرد أهلها الى أصقاع الأرض بعد أن غزاها وهم نائمون. ووصل بقواته الغازية الى منطقة الخفجي على حدود المملكة العربية السعودية، وظلت فرائص أمراء الخليج ترتعد، ودفعوا الأموال الطائلة للولايات المتحدة وبريطانيا ليساعدوهم في التخلص من ذلك "المتهور" وزبانيته.

هذا التهور يعود مرة أخرى، بفتح المجال للآلاف من فدائيي صدام ليعيثوا الفساد ويشيعوا الإرهاب، منطلقين من البحرين بعد أن عاثوا في العراق ما عاثوا، وأشاعوا القتل والتصفيات الجماعية على الهوية. ما يريد ان يقوم به النظام هو تطمين جيرانه بأن ما يقوم به لا يتعدى حدوده الجغرافية، وان "صداميي النظام" لن يعتدوا إلا على الشعب البحريني، وان الفلوجي الذي اكتشف في الكويت لن يتكرر. ولكن الله – عز وجل- هو الحافظ لهذا الشعب، وهو الذي كشف الكذبة الكبرى، كما كشفها من قبل عبر تقريري البندر. ولكن، هل تعلم أمراء الخليج دروس الثمانينات وأوائل التسعينات جيداً؟ وهل سيتركون للمتهور بين ظهرانينا أن يعيث في الأرض الفساد، بحجة أنه يريد أن يواجه "الخطر الشيعي" المنطلق من البحرين؟

هل سيصدق الأمراء كذبة الكاذب، وتنطلي عليهم اللعبة؟ هل لديه أجندة تطال كراسيهم، بإستخدام مرتزقة صدام بعد أن ينتهي من لعبته القذرة في البلاد؟ وهل سيتحقق المخطط الذي يتحدثون عنه، والذي يتناول إعادة تركيبة الخارطة في المنطقة، يولى عليها هذا المتهور العابث؟

هل سيسكت أمراء الخليج ليتم تحويل هذا المخطط الشيطاني والحلم "الصدّامي"، ولكن ليس لصدام المقبور، وإنما لطاغية آخر، وفرعون يرى نفسه أكبر ممن حوله؟ أنهم بلاشك، بسكوتهم عما يخطط ويحدث في البحرين من عملية إستيطان الصداميين وإحلالهم محل شعب البحرين، شركاء في هذه الجريمة، وسوف تقع عليهم مسؤولية دفع ثمن كل ذلك، عاجلا أم آجلا، كما دفعوا ثمن الوقفة الأولى في حرب قادسية صدام المقبور، فهل هم متعظون؟

إن شعب البحرين، على قدر حاله- لم يترد في دعم شعب الكويت، بل وقف معه في محنته- نفسياً ومالياً. وليس من شيمته التآمر على شعوب المنطقة أو المشاركة في أي برامج تآمرية. والرسالة التي نريد أن نوصلها لشعوب المنطقة، وأمرائها أن لايقروا أو يدعموا أو يوافقوا على المخطط الشيطاني القذر الذي ينفذه النظام.

إننا على ثقة بأن ما يجري، لا يرضي أيا من شعوب المنطقة، ونأمل أن يكون الموقف نفسه لدى أمراء الخليج. إننا نتطلع الى تحرك جدي سريع، لوقف المتهور عن برنامجه الإستيطاني الذي سوف يؤثر سلبا على أمن واستقرار واستقلال بلدان وشعوب المنطقة في المنظور القريب. إن شعب البحرين ينتظر ومراقب لردة فعل شعوب المنطقة وأمرائها وملوكها، ولن ينسى المواقف الإنسانية لمن يتصف بالإنسانية والتقدير، كما إنه لن ينسى ولن يستطيع التسامح مع من يتآمر عليه، أميراً كان أم ملكاً.

الافراج عن معتقلي الرأي

افرجت سلطات القمع يوم الأحد 25 فبراير عن معتقلي الرأي الدكتور محمد سعيدوزميله حسين الحبشي, ورغم الفرحة التي عمت كل من كان يتوق لرؤية الاخوين البطلين وعودتهما بين اهليهم , الا أن هناك ثمة أمور يجب أن تأخذ في الحسبان , قد يكون أولها الشجاعة التي تحلى بها الاخوين في الدفاع عن حقهما في ممارسة مبدئ حرية الرأي وعدم الاستهانة به كركيزة رئيسة لحقوق الانسان , وليس أوضح من ذلك تصريح الدكتور محمد سعيد حال خروجه من المعتقل بتأكيده على ذلك الحق الاصيل والابتعاد عن لهجة قانون أمن الدول وقمع الناس لثنيهم عن ممارسة هذا الحق , كما لا ينسى وقفة أبناء الشعب وكل شرفاء الوطن في المساهمة في عودتهم الى بيوتهم والدفاع عن مبادئ الحرية والكرامة , على الجانب الآخر لا يمكن أن يغفل دور المنظمات الدولية والتي بادرت ومنذ اللحظه الاولى , بموجة من الشجب والاستنكار لإعتقال الاخوين لمجرد ممارستهما حقهما في التعبير عن رأيهما في قضية تمس الحياة السياسية ومعارضة اساليب الخداع والتلاعب السياسي التي يمارسها الحكم في البحرين , حيث حاول هذا النظام التعسفي خداع حتى المنظمات الدولية بتوقيعه على المعاهدات المناهضة لحرية الرأي والتعبير والقمع ومعاهدات مناهضة التعذيب . ورغم أن السلطة إستخدمت كعادتها أسلوب العفو والمكرمة , نظرا العقلية القبلية التى تعشعش في عقول العائلة الخليفية , إلا أن ذلك يأتي ضمن برنامجها للخروج من المأزق الدائمة التي تجعلها محور شجب وإستنكار المنظمات الدولية, وإنسجاما مع سياسة التخدير التي إنتهجتها منذ البدء بالمشروع التخريبي .

إن شعب البحرين اليوم يقف أمام محطة جديدة من محطات النضال الحقيقي في الدفاع عن حقوقه السياسية والاجتماعة والاقتصادية المسلوبة . فالوضع السياسي المتدهور بسبب تصلب الحكم في مواصلة مشاريعه التي يرمي من خلالها تغيير التركيبة السكانية , واللعب على الوتر الطائفي, والتضييق المعيشي , والإقصاء السياسي للإنفراد والاستأثار بثروات البلد . إلا إن ما فعله البطلين وما قام به أبناء الشعب وكل الشرفاء لهو مصدر فخر وإعتزاز كل الاحرار في العالم , ودليل على حيوية ويقظة أهل هذا البلد الطيب في الوقوف ضد المشارع الزائفة . فتحية تقدير وإكبار لهذا الشعب ومرحبا بعودة البطلين بين أهلهم والاحبة .

شعب متآمرٌ أم نظام

عبدالجليل السنكيس
20 فبراير 2007م
http://www.bahrainonline.org/showthread.php?t=170466 ..المتهم الأول
وهو من سكنة منطقة كرانة قد ضبط من قبل قوة حفظ النظام، متلبساً بحمل زجاجة مولوتوف في شارع الجنبية عند مدخل قرية بني جمرة، ونجحت الشرطة في عدم تمكينه من استعمالها في الاعتداء على القوة، وبسؤاله اعترف بأنه اشترك مع مجموعة من المتهمين في ارتكاب أعمال شغب وتخريب وحرق على شارع الجنبية، كما كشفت اعترافاته أن أحد الأشخاص من منطقة أبوصيبع وأدلى باسمه، كان قام باصطحابه الى مزرعة بمنطقة بني جمرة للتدريب على استخدام المولوتوف في أعمال الاعتداء على الشرطة والحرق، وقال الشاب إن أحد الأشخاص الملثمين غير معلوم له، قام بتدريبه ضمن 35 شخصاً من المتدربين تتراوح أعمارهم بين 20 و25 عاماً، وأشار الى أن الموجودين في هذه المزرعة لا يعرفون أسماء بعضهم بعضاً ولكنه عرف أنهم تم اختيارهم من مناطق متفرقة من البحرين، للتدريب في هذه المزرعة على أعمال التخريب والاعتداء على رجال الشرطة وسياراتهم، وأفاد بأن التدريب كان يجري في مواعيد يتم تحديدها بشكل دقيق.

جرائد البحرين بتاريخ 20 فبراير 2007م [1]

لن أعلق على هذه التراهات المتناقضة التي بإمكان شخص عادي أن يفكك تناقضاتها، ويقع على مواطن التناقض التي تم لصقها بـ"بعلك"رخيص، كما كانوا يفعلون في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات. أتذكرون "في كل ديسمبر، الأمن في خطر" – الآن واكتشاف مؤامرات ومحاولات انقلاب وخلايا استهداف؟ (الآن لازم نغيرها الى "في كل فبراير، الأمن في خطر"). وستنكشف عما قريب هذه اللعبة ولن تنطلي على أحد.

لقد ضاق صبر النظام على ضريبة إدعاء "الديمقراطية والإصلاح" والإمتحانات الواحدة تلو الآخر على استيفاء متطلبات الإصلاح الحقيقي، حيث تمثيل إرادة الشعب ورقابته الذي عمل على لجمها ومحاصرتها بأكبر قدر ممكن. ففرض وثيقته الخاصة وأطلق عليها دستوراً، وهي لا تمثل إلا ترسيماً لمزيد من السيطرة والشمولية والدكتاتورية المقننة، ليحاول أن يكسب من خلاله مشروعية لقوانين إرهابية تعسفية تصادر أدنى مستوى لحرية التعبير والإحتجاج. ولم يكتف بذلك، بلى سعى لمحاصرة التحركات المطلبية والنشطاء والمعارضين له من خلال برامج تآمر كشف عنها البندر. واعتقد أن في جعبته الكثير، وما هذه المسرحة الممجوجة، إلا إحدى وسائله التي يستخدمها لإفتعال أزمة أمنية- كعادته- وترسيم الموضوع أمنياً وإعلامياً وقانونياً، وتحديد أبطال تلك المسرحية الأدوار التي يقومون بها، بما فيها التحكم في إخراج ونهاية المسرحية.

ويهدف النظام الى الإنتقال للأمام للإلتفاف حول مطلب شعبي ما، أو التمويه على فضيحة ما أو صرف الاهتمام والجهود الى أمر فرض نفسه لفترة من الزمن، ولم يمكن للنظام أن يحرف الاهتمام الشعبي، إلا من خلال الأزمة الأمنية.

إن ما جاء في تقريري "البندر" ليس ببعيد أو غريب. وقد جلبت تلك الوثائق أمراً واحداً: دلائل ملموسة، لم يجرأ النظام على نفيها أو نقضها، وهذه الأيام ترينا المزيد. وحيث ان النظام واثق من نفسه ومن إستفادته للأجواء المتوترة والموترة في المنطقة والتحالفات فيها، فإنه ماضٍ في تنفيذ مخططاته المرسومة، دون مبالاة لردة الفعل الشعبية والمجتمعية. وحيث أن القوى الفاعلة في المجتمع استطاعت أن تسلط الضوء على مخططات النظام الإجرامية كما جاءت موثقة في تقرير البندر الثاني، فلابد من إستغلال الوضع العام وإعادة إستعمال الأسلوب القديم في إدارة الأزمة بعد خلقها، أو الإستفادة من أحداث معينة ومحاولة توجيهها.

من يتآمر على من ولماذا؟

ولكننا نود أن نذهب لأبعد من ذلك، لنعود الى تقييم النظام الذي يلوك المؤامرة تلو الأخرى ويرمي بها أفراد الشعب. فهو يعتبر أن الشعب يتنفس ويعتاش على المؤامرات ضده منذ أن وطأت أرجله أرض البحرين في العام 1873م. وذنب هذا الشعب الذي يروم العزة ويرفض حياة الإستعباد، أنه لم يهدأ أبداً، لأنه لم ينل حقوقه كما طالب بها وضحى من أجلها على مدى الزمان. ولم تنجح "خطط ومشاريع مافيا النظام السرية" أن تركعه أو تذله أو تروضه، ويصر على أن يعيش بكرامة.

ولهذا، يواصل النظام تسخير موارد الشعب للتآمر عليه، مرة بالتفقير والإقصاء ومرة أخرى برامج الإحتواء، وهذه المرة ببرامج التوطين (الإحلال والترانسفير)، والأبارتايد التي تعلمها من الكيان الإسرائيلي ونظام الفصل العنصري في روديسيا وجنوب أفريقيا.

كل هذا لأنه شعب مسالم، يقابل الغدر والطعن من الخلف، بالزهور والورود وبالسماحة والقبول، ومحاولة نسيان الماضي. إلا إن النظام لا يريد أن ينسى بأن شعب البحرين يرفض عناوين الفتح التي دأب على إستعمالها وترسيخها في كتبه، وجوامعه وشوارعه. ولم ينس للشعب بأنه في 1971م، كاد أن يطرد العائلة الخليفية، لو أنه قرر غير ما قرر، وطالب بنظام ديمقراطي، رافضاً بذلك النظام القبلي ومفهوم الولاء والعبودية للقبيلة. وقد اعتبر النظام ذلك إهانة لم ينسها للشعب. فقد اضطر للسفر لدول المنطقة لإستجداء الدعم، وزار العوائل والشخصيات المرموقة في البلاد، حتى يضمن أن يبقى على رأس الحكم.

كان لابد ان يعاقب الشعب الذي رفض أن يتعامل مع العائلة كقبيلة واجبة الإنصياع والطاعة، ولهذا لابد من العمل على مشروع الإحلال والترانسفير، فهو يعيش عقدة الولاء، ولابد أن يسعى لإيجاد شعب مضمون الولاء- أهل الثقة- بحسب ما جاء في الجزء الثالث من تقرير البندر-2 الخاص بالتوطين. والى هنا سنقف، حيث لنا رجعة مفصلة لهذا الموضوع مستقبلاً.

معالم تآمر النظام الخليفي على البحرين وشعبها

وسنسلط الضوء على الموضوع من خلال الإثارات التالية، والتي لايوجد لها مثيل في أنظمة المنطقة- ما عدا نظام الكيان الصهيوني طبعاً:

النظام في البحرين، هو الوحيد الذي يقتطع أراضي البحرين وسواحلها، يحرم الشعب منها ويعطيها للأجانب- سواء كانوا خليجيين عرب أو غربيين أمريكان وأوروبيين (عبر الهبات أو المشاريع الخاصة).

النظام في البحرين، هو من سعى لتهجير أبناء الشعب على دول الخليج، بدعوى البحث عن عمل.

النظام في البحرين، وقبله كان نظام صدام المقبور، من يسعى لتغيير التركيبة السكانية على أساس ديني ومذهبي.

النظام في البحرين من يستعين بالمرتزقة الأجانب على شعبه. يختارهم بعناية من دول المنطقة- ويحرضهم كالكلاب الضارية على أبناء الشعب، الذين يطالبون بحقوقهم، والأن يدافعون عن وجودهم في البحرين.

النظام في البحرين هو الذي يستخدم موارد الدولة لخدمته، وليس لخدمة الشعب. فنظرة واحدة على الجزر الإصطناعية، شرقي سترة، والمحرق، وشمال البحرين وجنوبها، كلها ردم للبحر بأموال الشعب، وتحويلها لممتلكات ومشاريع مليونية خاصة، يملكها شيخ بحر وإخوانه. بينما يعيش افراد الشعب في ضنك محدق وشحة غير طبيعية في المال والسكن. (97% من سواحل البحرين مملوكة ملكاً خاصا- بحسب تقرير سكودو مورو الأمريكية- هي ملكاً عضوداً للعائلة الخليفية).

النظام في البحرين الذي يشرع للسماح لغير البحرينيين في شراء الأراضي حتى ترتفع قيمة العقار بشكل كبير، بحيث لا يستطيع المواطن أن يقتني قطعة أرض له ولعياله. وبحسب تصريحات المسئولين في النظام، فإن الموجود من أراضي عامة لا يتجاوز 7%، حيث انتقل الباقي لملكية خاصة. فغير البحريني يتملك في البحرين، والبحريني، يبحث عن مأوى له، ولا يوجد ما يمكن أن يقوله لعياله.

هذه بعض ملامح التآمر على الشعب من خلال سياسة فرض الأمر الواقع، ومبدأ القوي واللي عنده نفوذ. أما من لايملك فلس، فليس له سوى الرحيل عن أرض أوال.

نعود مرة أخرى لعنوان التآمر من خلال مسرحية ملوتوفات النظام، ليواصل منهجية إستهداف النشطاء، في محاولة لتصفية الحساب مع عناصر الحركة المطلبية، خصوصاً بعد أن نجحت في توصيل صوت شعب البحرين بشكل قوي لأعلى منابر القرار السياسي في العالم، وبعد أن أعلنتها شكوى على عسف النظام، في استهداف الشعب بكامله- شيعة وسنة.

ولهذا، فالحل هو عدم الإنشغال بهذه المسرحيات، مهما طبلت لها صحف النظام الصفراء، ومهما على علا صوت مرتزقة الكلمة والقلم، في التحريض ضد القوى الفاعلة وشخوصها. وأفضل حل هو التقدم لمساحات متقدمة من خلال التوعية ببرامج وخطط النظام كشفها ومناهضتها، والعمل على خلق صف وطني عريض، يضم تلاوين المجتمع وقواه، يعمل على مناهضة هذه الخطط الإجرامية التي تسعى لمحو هوية البحرين وتاريخها وثقافتها. وإرسال رسالة أن الشعب باق بتلاحمه وتراصه- مهما خطط النظام- وأن التاريخ علمنا بان الأنظمة التي تستهدف الشعوب تزول، طال الزمان أم قصر.

عبد الهادي الخواجة لمؤسسة انتربرايز الامريكية

خطوة الى االامام واثنتان الى الوراء

في ما يلي نص الكلمة التي القاها الاستاذ عبد الهادي الخواجة، رئيس مركز البحرين لحقوق الانسان بمؤسسة انتربرايز الاميركية، واشنطن - 13 فبراير 2007م

الإصلاحات في البحرين: خطوة إلى الأمام، واثنتان إلى الوراء!

أسعدتم صباحا سيداتي، سادتي:

عندما قررت القوات البريطانية الانسحاب من شرق السويس في أواخر الستينيات، أرسلت الأمم المتحدة فريق استكشاف الحقائق إلى البحرين لمعرفة ما إذا سيوافق الشعب البحريني أن تكون أرضهم جزءا من إيران أو أنهم يفضلون البقاء كدولة مستقلة.

وضمن حملة تشجيع للغالبية الشيعية في البحرين من أجل تبني خيار الاستقلال تحت حكم ديمقراطي لعائلة آل خليفة، قام حاكم البحرين آنذاك (وهو والد الملك الحالي) بزيارة إلى العراق واللقاء بالمرجع الشيعي الأعلى السيد محسن الحكيم في منزله بالنجف الأشرف. وقد انتهت مهمة فريق الأمم المتحدة بأن الشعب يريد البحرين دولة مستقلة.

تم إقرار أول دستور للبحرين بعد اعلان الاستقلال وذلك عام 1972، وتم انتخاب اول مجلس وطني عام 1973 ، ولكن تم حل المجلس بعد عامين من قبل كل من الأمير الشيخ عيسى آل خليفة وأخوه رئيس الوزراء الشيخ خليفة آل خليفة عام 1975م، والذين حكموا البلاد عبر المراسيم لمدة 25 عاما، مما أدى إلى نزاعات واضطرابات سياسية و خروقات كبيرة لحقوق الإنسان.

عندما أصبح الشيخ حمد الحاكم الجديد بعد وفاة والده في 1999م، أحدث مناخا جديدا للتغيير والإصلاح وذلك عبر إعلان عفو عام، و إلغاء قانون أمن الدولة وإيقاف – ولو لفترة - تطبيق القيود على الحريات المدنية، ليمهد الطريق لإصلاحات موعودة. ثم تم طرح مسودة "ميثاق العمل الوطني" الذي يعترف به ملكا ضمن مملكة دستورية تقر بالديمقراطية وحكم الشعب وتعزز الحريات وحقوق الإنسان.

ومن أجل الحصول على الدعم الشعبي في الاستفتاء على الميثاق الوطني أبقى الحاكم الجديد علاقته جيدة مع رموز المعارضة وقام بزيارة القادة الدينيين الشيعة في منازلهم ووعد بحاكمية دستور 1972م واحترام حقوق الناس والمساواة بين جميع فئات الشعب.

وفي حدث تاريخي فريد من نوعه أعطى القادة الشيعة موافقتهم للميثاق الوطني. وهذا يعد نادرا في تاريخ الشيعة أن يوافق قادتهم لأي نظام سياسي، خاصة عندما يكون النظام غير ديني وغير شيعي. كانت بمثابة "بيعة إسلامية" لزعيم سياسي، حتى جاءت النتيجة بنسبة تفوق 98% لصالح إقرار ميثاق العمل الوطني من مجموع الأصوات التي شاركت بشكل موسع في الاستفتاء الشعبي.

ورغم ذلك قام الملك الجديد بإعلان دستور جديد يمنحه سلطة مطلقة، وأصدر مراسيم قوانين تهمش مشاركة المجوعات الشيعة والمعارضة. وكردة فعل قامت هذه المجموعات بالاحتجاج ومقاطعة الانتخابات في عام 2002م، ولكنها شاركت في انتخابات 2006م رغم استمرار حالة الشعور بخيبة الأمل والغضب. ومنذ 2002م والبلاد في وضع صعب المراس. تجري الانتخابات تحت سلطة الملك المطلقة، والحقوق المدنية مقيدة، وحقوق الإنسان منتهكة ولكن بزي جديد، في حين تتزايد التوترات السياسية والطائفية.

الدستور الجديد ينص على أن الملك هو رأس السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وهو يعين كل أعضاء مجلس القضاء الأعلى، ويعين جميع أعضاء المحكمة الدستورية، ويعين 40 من مجموع 80 عضوا في المجلس الوطني. علاوة على ذلك لا يمكن تمرير تشريعات من دون موافقته. وقد مارس الديوان الملكي دورا أساسيا في مخطط التجنيس السياسي، وتوزيع الأراضي العامة ولعب دورا رئيسيا في القضايا السياسية الهامة.

وفي ديسمبر 2006م أعاد الملك تنصيب عمه الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيسا للوزراء. والشيخ خليفة هو رئيس الحكومة القوي منذ استقلال البحرين قبل 36 عاما. وتسيطر العائلة الحاكمة على 12 من مجموع 24 منصب في مجلس الوزراء الجديد: منها رئيس الوزراء نفسه ومساعديه الأول والثاني ووزراء: الخارجية، و الداخلية، و الدفاع، و المالية، و العدل. بينما تتضمن الوزارة الجديدة ستة وزراء شيعة، ورغم انتقاءهم بدقة من عائلات معروفة بولائها للعائلة الحاكمة فإنهم يشكلون 25% من الحكومة الجديدة. وهذا اقل تمثيل للشيعة في الحكومة منذ الاستقلال. وقد نشر مركز البحرين لحقوق الإنسان تقريرا في 2004م يكشف أن الغالبية الشيعية لديها فقط 18% من المناصب العليا في الحكومة.

لقد نجحت الحكومة في منع الشيعة والجمعيات السياسية اليسارية من الحصول على الأكثرية في انتخابات مجلس النواب الجديد. وقد تحقق هذا النجاح عبر تقسيم المناطق الانتخابية على نحو طائفي، واستخدام مراكز انتخابية عامة يسهل التلاعب في نتائجها، وإجبار الجنود للتصويت لمرشحين معينين. كما استفادت الحكومة أيضا من أصوات عشرات الآلاف من الأفراد غير القاطنين في البلاد الذين تم منحهم الجنسية على أساس طائفي مانحة إياهم بشكل فوري حق الترشيح والتصويت. ومن جانب آخر ضمنت الحكومة الغالبية في المجلس الجديد لصالح جماعات موالية لها من قبيل الأخوان المسلمين والسلفيين (السنة الأصوليين).

أما مجلس الشورى الذي يتشارك في السلطة التشريعية مع مجلس النواب فإن أعضاءه معينون على أساس ولائهم للعائلة الحاكمة. وبرغم ذلك فإن نسبة الشيعة في مجلس الشورى هي في حدود 45%.

بخصوص الوضع العام لحقوق الإنسان في البلاد، فبحسب التقرير السنوي الأخير الذي صدر عن وزارة الخارجية الأميركية بشأن الممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان في أنحاء العالم، فقد حدد التقرير المشاكل الأساسية في البحرين بالتالي:

- عدم قدرة (الشعب) على تغيير الحكومة
- الأحزاب السياسية ممنوعة
- الإفلات من العقوبة
- قيود على الحريات المدنية: حرية التعبير، والصحافة والتجمع والتنظيم
- الاعتقال طويل الأمد بدون محاكمة
- غياب قضاء مستقل
- مزاعم عن فساد في النظام القضائي
- تمييز على أساس: الجنس والدين والطائفة والعرق
- التعدي على الحق في الخصوصية
- القيود على حرية الدين والتحرك
- العنف ضد النساء
- التجارة غير الشرعية بالافراد
- القيود على حقوق العمال

وبحسب تقرير منظمة ايريكس (IREX-2006)ومقرها واشنطن فإن البحرين نالت (1.82) من (4) في "مؤشر ثبات الإعلام". وصنفت البحرين "كنظام مختلط غير ثابت" يأتي في المرتبة 11 بعد الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الأخرى، والأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية والمغرب ومصر. في حين في أحدث تقرير صدر عن "مراسلون بلا حدود" فالبحرين هي في المرتبة 111 من بين 167 دولة وذلك في مستوى حرية الإعلام فيها.

أما ما يتصل بالقوانين المقيدة الجديدة فقد ذكر آخر تقرير صادر عن "منظمة مراقبة حقوق الإنسان" بأن قانون الصحافة (2002/47) يحتوي على قوانين تحدد حرية الصحافة على نحو غير ملائم. ويضيف التقرير بأن السلطات جاءت بقانون في عام 2006م لمنع تغطية الأمور الخلافية. كما ذكرت المنظمة ذاتها أيضا بأن السلطات البحرينية -واستنادا إلى قانون التجمعات (2006/32)- منعت الاجتماعات بذريعة أن المجتمعين أخفقوا في الحصول على تصاريح، وفي مناسبات عدة أقدمت على منع وتفريق الاجتماعات بالقوة.

أما حول الحقوق الاقتصادية، وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط وبالتالي الدخل القومي، فإن الفقر وتدني مستوى الدخل وفقدان السكن الملائم مازالت مشاكل يعاني منها أكثر من 50% من السكان. إن الفساد والتوزيع غير العادل للثروة الوطنية سيظلان السببان الرئيسيان في التعدي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

كمنظمة حقوقية، فإن مركز البحرين لحقوق الإنسان (المركز) لعب دوران رئيسيان في السنوات الخمس الماضية: التطرق إلى القضايا الحساسة في البلاد، وتمكين الشرائح المتضررة، وذلك أيمانا منه (أي المركز) بأن ذلك سيؤدي إلى تغيير حقيقي.

بشأن التطرق إلى القضايا الحساسة، فإن (المركز) ركز على قضايا من قبيل: المزايا التي يتمتع بها أفراد العائلة الحاكمة، والتمييز ضد البحرينيين الشيعة، والقيود المفروضة على الحريات، و التجنيس السياسي، والإفلات من العقوبة، والتجارة غير المشروعة، وحقوق العمال الأجانب، والفقر والفساد. وقد أصدر (المركز) أبحاثا وتقارير كثيرة حول هذه القضايا، ونظم ندوات حضرها الآلاف من الناس، وشكلت ضغوطا عبر الصحافة وأعضاء المجلس الوطني، وقاد حملات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وهذا بالطبع أدى إلى غلق (المركز) في سبتمبر عام 2004م وتوقيف مديره التنفيذي وتزامن ذلك مع حملة تشويه واسعة النطاق ضد (المركز) في الإعلام المحلي. ألا أن الدعم القوي من الناس في الشارع ومن الناشطين العالميين برهن على شعبية وفاعلية (المركز).

بخصوص تمكين الناس وبخاصة بعد إغلاقه، فإن (المركز) ساهم في بروز مجموعة لجان شعبية حول قضايا مثل: السكن غير الملائم، وإطلاق سراح الموقوفين، والبطالة وتدني الأجور.. الخ. وقد استخدمت هذه اللجان وسائل الاحتجاج السلمي ضمن نطاق عملها. فكان رد فعل السلطات هو تطبيق قوانين مقيدة واستخدام القوة المفرطة في التعامل مع الاعتصامات والمسيرات، والتوقيف الاعتباطي والمحاكمات الغير عادلة. مما أدى إلى بعض حالات من ردة فعل عنيفة من قبل الناس ضد قوات الأمن.

←

ولكن أدى ذلك لأن تصبح القضايا المتعلقة بالحقوق الاقتصادية هي الأولوية للحكومة والمعارضة والرأي العام.
إلى جانب الإعتقالات والاعتداءات البدنية والمحاكم غير العادلة وحملات التهديد والتشويه، فإن أعضاء (المركز): قد منعوا من حق تنظيم الندوات الشعبية، والوصول للصحافة، وقد تم حجب موقع (المركز) الإلكتروني داخل البلاد. ومن المؤسف بأن جهات فاعلة كمكتب (UNDP)في البحرين والسفارات الأجنبية -ومن ضمنها السفارة الأمريكية- شاركت في هذ الحصار.
مسؤولية الولايات المتحدة:
لأسباب كثيرة، فإن البحرين هي نموذج (تجريبي) لتقييم سياسات أمريكا في الشرق الأوسط:
1- تبقى الولايات المتحدة الحليف الرئيسي للبحرين. وفي عام 2001م لقب الرئيس جورج بوش البحرين بالحليف الرئيسي غير عضو في حلف الناتو.
2- العائلة الحاكمة تنتمي إلى أقلية والحكومة لا تتمتع بالدعم الشعبي، ولذلك فإنها تعتمد على الدعم الأجنبي.
3- الموقع الاستراتيجي والتركيبة السكانية
4- التغيير الذي تم في رأس الدولة كان فرصة لتغيير حقيقي
5- نفوذ السفارة الأميركية المتنامي في أوساط المجتمع والفاعلين السياسيين
ولذلك فإن الولايات المتحدة هي مسئولة عن النجاح والفشل في الأوضاع الحالية والمستقبلية. ويُخشى أن النظام المدعوم أمريكيا في البحرين قد يجبر بعجرفته الأكثرية الشيعية إلى العنف أو إلى التحالف مع منافسي الولايات المتحدة لتبني أفكارا وأساليب ثورية.

استنتاجا:
- بسبب الدعم التام للأنظمة غير الديمقراطية والقمعية في البحرين والمنطقة، فإن الولايات المتحدة تخسر قلوب وعقول الناس، وبالتالي فإنها تضر بمصالحها
- البحرين وبقية دول المنطقة بحاجة إلى: إصلاحات حقيقية، ومشاركة حقيقية وتطبيق نظام فاعل من المحاسبة والتوازن. إن الإصلاحات الشكلية الزائفة لا تخدم الأمن والاستقرار، وكذا حملات العلاقات العامة لتحسين صورة النظام في الخارج.
- أن السياسة الجديدة لحكومة البحرين لتمكين المجموعات السنية الإسلامية كالاخوان المسلمين والسلفيين بغرض تهميش الشيعة والمعارضة هي سياسة خطيرة.
- لا يمكن قلع جذور التنازع الطائفي دون ممارسة العدالة بين أبناء الشعب فيما يتصل بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية
- إن شعبا مضطهدا يعيش الإخفاق واليأس والمهانة ويجد بأن الطرق السلمية مغلقة أمامه، سيلجأ إلى العنف
- أما نحن في (المركز) فإن كفاحنا من أجل الحريات وحقوق الإنسان سيستمر برغم الصعاب

شكرا لكم جميعا للحضور والاستماع الصبور

لماذا يخرج الصبية يحرقون

" المطلوب منا جميعا أن نعيد الصلة بين الكبار والصغار
وأن نقف موحدين أمام طاغوت قوات الأمن
و أن لا نقتل أحلام الصغار أو ندفنهم برماد قنابل الرصاص

بقلم عباس ميرزا

عندما يتقاعس الكبار فلن يسكت الصغار وسيخرجون مطالبين بمطالب الكبار،هكذا يجب أن نفهم حركة الشارع البحريني وهو على مفترق طرق، إحداها يقوده إلى بوابات جهنم وفتنة عمياء طخماء . قد يكون أولئك الغاضبون في الشوارع صبية ومراهقين وهم كذلك فعلا ، لكنهم يحلمون أحلام الكبار والراشدين .
إنهم صبية تفوح منهم رائحة الفقر وتعلو جباههم علامات العاطلين عن العمل،يخشون ظلام القادم يخرجون في بعض المناطق وبعض الليالي يحرقون إطارات لعل نارها تضيء لهم دروب المستقبل. هم يسدون الشوارع بالحجارة ومكبات النفايات كما كان الكبار منذ 1954 يفعلون ويضعون المسامير في الشارع كي لا تمر السيارات وبذلك يضمون الإضراب العام. الكبار أنفسهم كانوا في الستينات وحتى التسعينات يحرقون الإطارات و يرمون قوات الشغب بالحجارة والمولوتوف، الكبار اليوم كانوا صغارا آنذاك ، وهذا ما يدعونا إلى الوقوف والتريث قليلا. الفارق بين الجليين أن صبية اليوم لا يحظون بموافقة بعض الكبار، كما كان صبية الأمس، لكن الذي يجمع جيل صبية اليوم وصبية الأمس وكبار اليوم أن المطالب المرفوعة هي نفسها والأجواء الخانقة نفسها لم تتغير باعتراف الكبار.
الحقيقة التي يتغافل عنها الجميع هنا عديدة الأوجه منها: أن هذه الأعمال لا يقوم بها إلا الصغار عادة ليس في البحرين وحدها بل في كل بقاع الأرض وعادة ما يرغب الكبار في احتكار التوجيه و القرار ، وقد يكون الصراع بين الكبار سببا لدفع الصغار أيضا .
وجه آخر للحقيقة أن بعض الطباع مشتركة بين الكبار والحكام فقد يكتفي الكبار بإدانة قوات الأمن كما يدين الحكام أمريكا وإسرائيل سابقا ، بل أن الكبار يصدقون بيانات وزارة الداخلية أكثر من تصديقهم لقول الصغار وقد يرفعون الغطاء لتمضي قوات الشغب مرحة بقمعها للصبية الصغار وتخريب الأمن وتعكيره.
أما الوجه الأكثر نصوعا في الحقيقة فهو أن لا أحد سيسمع حتى يُستمع إليه . ومخطئ من يعتقد أنه يقدر على وقف نشاط الشباب بمقال في صحيفة هنا أو أي شيء من هذا القبيل لذا فما يرضي الشباب هو مشروع إصلاحي حقيقي لا يهادن المفسدون في الأرض .
إذن الموضوع ليس خروج صبية أو مراهقين، القضية هي صراع أجيال ينتظر حلا وكلاما موضوعيا. القضية هي ممارسات قوات أمن متعجرفة في ظل وضع سياسي مختنق معطلة قوانينه الديمقراطية مشلولة إرادة الفاعلين في حقله، مفتوح على بوابات الفتن الطائفية لطاقم معروف ومدان أصلا.
في شتاء 2001 خرج بعض صبية في ليلة رأس السنة لا علاقة لهم بمطالب سياسية، وطبل الإعلام لفتنة يقودها رجال دين ونشطاء سياسيين معارضين، وقتها وبعد تحقيقات واسعة اتضح أن هؤلاء الصبية كانوا جيلا له أحلامه التي لم يستوعبها جيل الكبار. تكررت الأحداث مرارا وظل الصبية يخرجون و أصواتهم مبحوحة يقولون بنبرات غاضبة "إننا نموت من الجوع والفقر والحرمان وأحلامنا يقتلها النظام ومرتزقة يعيثون فسادا في البلاد" لم يسمعهم أحد وظلوا وحدهم في الشوارع يحرقون إطارتهم . الواقع أن صغار الأمس كبروا كثيرا جدا ودخلوا عميقا في لجة السياسية. رغم أن كبار اليوم يدينون أفعال صبية اليوم لكنهم لا يخجلون من التباهي بأفعالهم وقتما كانوا صغارا.
حرق إطار هنا أو هناك لا يعطل السير و لا يمنع سيارة إسعاف أو سيارة مستعجلة من المضي في طريقها، والدخان المتصاعد من الإطارات لا يخنق أطفالاً رضع، أو يوقظ أطفالا يخلدون في نومهم استعداد للمدرسة صباحا. قوات الأمن هي من تختلق المشاكل عادة وترمي بقنابلها المرزية دون حسيب، وكأنها تريد التخلص من الكميات المودعة في المخازن، قوات الأمن حتى تطفئ إطارا يشتعل، تغلق طريقا طوله خمسة كيلو مترات ! قوات الأمن قد تحرق إطارا كي تحكم قبضتها على منطقة ما تعيث فيها فسادا، وإلا فمن تكلم أو تحدث أو طالب بفتح تحقيق في أعمال " فرق الموت البعثية" التي اعتدت كثيرا على شباب لا حول لهم و قوة وعلى منابر الحسين ورمتها بقنابل المولوتوف ؟
العنف الذي يُدعي أن الصغار يمارسونه تتحمل الحكومة مسؤوليته لا لشيء سوى أنها عودت الناس على أن لا حوار معها إلا عن طريق العنف واستعراض القوة.
لا أدعي أني مؤيد لخروج الصغار، ولست أدين الكبار لدعوات التعقل الصادرة منهم، لكني أدعو إلى عمق النظر والاحتياط في إطلاق المواقف والإدانات . فهناك مطالب غير متحققة ولا سبيل لتحقيها مع حكومة تمتهن الإرهاب بغير التلويح بالقوة . وكما يحق لبعضنا أن يوصم "الصبية" ببعض السباب والشتم فمن حقهم علينا أن نفهمهم وأن نكون معهم وهم يصارعون وحوشا كاسرة.
المطلوب منا جميعا أن نعيد الصلة بين الكبار والصغار وأن نقف موحدين أمام طاغوت قوات الأمن و أن لا نقتل أحلام الصغار او ندفنهم برماد قنابل الرصاص . ليسمع الكبار من الصغار وليسمع الصغار من الكبار فالعدو يتربص بنا فتنا ومكائد لا نقوى عليها متفرقين .

تحدث عن "إعادة توجيه" للاستراتيجية الأميركية في الشرق الاوسط

هيرش لـ"النهار": الولايات المتحدة تمول الفتنة بين السنة والشيعة

ماري كلير فغالي - نسب الصحافي الاميركي سيمور هيرش الى ديبلوماسيين اميركيين واوروبيين وعرب ان الادارة الأميركية تقوم بادارة عمليات تمويل سرية في اطار دعمها لحكومة الرئيس فؤاد السنيورة،
تهدف الى اضعاف الامين العام لـ"حزب الله" السيد حسن نصرالله ومعه الشيعة، وذلك من دون موافقة الكونغرس او المرور بالقنوات القانونية المعتمدة في الولايات المتحدة.
ولمح في حديث الى "النهار" على هامش مشاركته في دورة تدريبية للصحافيين العرب بدعوة من "مؤسسة محمد حسنين هيكل للصحافة" في القاهرة الى ان الاموال التي صرفتها الادارة الاميركية على شكل مساعدات للحكومة وللأجهزة الامنية قد تكون صرفت من المبالغ المرصودة اصلا للحرب على العراق من دون العودة الى الكونغرس ولجان الامن والاستخبارات فيه.
وقال: "ما نعرفه ان قسما من هذه الاموال صرف على القوى الامنية اللبنانية وقسم منها اموال مشروعة جرى التحدث عنها في العلن. انما هناك تمويل سري لمجموعات سنية متطرفة يهدف الى الحد من قوة "حزب الله" وهيبته في لبنان، عن طريق احداث فتنة بين السنة والشيعة في لبنان والمنطقة".
وجاء في التقرير الذي اعده هيرش لينشر الاسبوع المقبل في مجلة "نيويوركر" الاسبوعية بعنوان "اعادة التوجيه" انه في ظل "تدهور الوضع الامني في العراق، اجرت الادارة الاميركية برئاسة الرئيس الاميركي جورج بوش تحولا مهما في استراتيجيتها في الشرق الاوسط. واشارت مصادر في البيت الابيض الى ان هذه الاستراتيجية الجديدة دفعت الولايات المتحدة الى مواجهة مفتوحة مع ايران والى توسيع رقعة المواجهات بين السنة والشيعة في المنطقة. ولأضعاف طهران، قررت الادارة الاميركية بالفعل اعادة تحديد اولوياتها في الشرق الاوسط. وعملت في لبنان بالتعاون مع الحكومة السعودية على ادارة عملية سرية تهدف الى اضعاف حزب الله، كما شاركت في عمليات سرية اخرى مشابهة في ايران وسوريا، ترتكز على دعم مجموعات سنية متطرفة قريبة من تنظيم القاعدة". ولفت هيرش الى انه "من جهة نظر الادارة، فان النتيجة الاستراتيجية غير المتوقعة من الحرب على العراق كانت تعزيز دور ايران (...)"، مشيرا الى ان السياسة الاميركية الجديدة في الشرق الاوسط نوقشت علنا في كانون الاول الماضي، حين تحدثت وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ عن "اصطفاف جديد في الشرق الاوسط يفرق بين الاصلاحيين والمتطرفين". وهي اذ وصفت الحكومات السنية بأنها معاقل اعتدال، شددت على ان ايران وسوريا وحزب الله تقف الى الجانب الآخر، وقد اتخذت قرارها باشاعة عدم الاستقرار".

وكشف ان بعض جوانب هذه العمليات بقي سريا في بعض الحالات، وذلك من خلال اسناد "مهمة التنفيذ او التمويل الى السعوديين، او بالالتفاف على الاجراءات المعتمدة في الكونغرس، كما يفيد مسؤولون مقربون من الادارة الاميركية".

"الحرب على الشيعة"

وقال لـ"النهار": "اعتقد ان الادارة الاميركية قررت ان اساس المشكلة في الشرق الاوسط هو الشيعة ولذلك ستدعم الحكومات السنية في الشرق الاوسط... واعتقد ان الجمهور الاميركي سيتعلم هذا الاسبوع عبارة جديدة هي "الفتنة"، رغم اعتقادي بأن 99,99 في المئة من الاميركيين لن يفهموا ماذا يعني ذلك. الا ان حكومتنا اتخذت قرارا لا يصدق بشن الحرب على الشيعة. بالطبع، في العراق، كان هناك توتر بين الطائفتين قبل الحرب، لكن الوضع لم يتفاقم الا بعد اجتياح الولايات المتحدة للبلاد.
اما في لبنان اليوم فالوضع يكاد يكون مشابها بالنسبة الى التوتر الناشئ بين الطائفتين".
واكد في تقريره ان "اللاعبين الاساسيين وراء اعادة التوجيه هذه هم نائب الرئيس الاميركي ديك تشيني ونائب المستشار للأمن القومي اليوت آبرامس والسفير الاميركي في العراق (المرشح لخلافة المندوب الاميركي لدى الامم المتحدة جون بولتون) زلماي خليل زاد ورئيس مجلس الامن الوطني السعودي الامير بندر بن سلطان. وعلى رغم اطلاع رايس الواسع على مجريات العملية، فقد اكد مسؤولون اميركيون ان الجانب السري هو بادارة تشيني. واذ رفض مكتب الاخير والبيت الابيض التعليق على التقرير، ابلغ البنتاغون الى هيرش ان الولايات المتحدة لا تخطط لشن حرب على ايران".
وهل يرى ان الضغوط التي تمارسها الادارة الاميركية على ايران تقع في هذا الاطار؟ يجيب هيرش: "هل الرئيس بوش قلق فعلا من وجود قنبلة على رغم غياب الادلة عن ذلك، ام أنه لا يريد ان تقف الجمهورية الاسلامية في وجه اميركا؟ لا ادري. ولكن ما اعرفه ان احدا يكره "القاعدة" اكثر من الشيعة، والدليل على ذلك ان ايران اقفلت حدودها يوم كان الاميركيون يطاردون (زعيم حركة "طالبان" الملا عمر".
ونسب الى المسؤول في وزارة الخارجية الاميركية في عهد الرئيس الاميركي السابق بيل كلينتون مارتن انديك، الذي تولى ايضا منصب السفير الاميركي في اسرائيل ان "الشرق الاوسط يتجه الى حرب باردة خطرة بين السنة والشيعة". وفي لبنان، تحدث هيرش عن دعم اميركي مطلق لحكومة السنيورة، تمثل اخيرا في تقديم واشنطن مساعدات فاقت مليار دولار اميركي منذ الصيف الماضي، ونسب الى "مسؤول كبير في جهاز الاستخبارات الاميركية ومستشار حكومي" ان لدى الولايات المتحدة "برنامجا لتعزيز قدرة السنة على مواجهة التأثير الشيعي، ونحن ننشر المال هناك على قدر ما نستطيع. الا ان المشكلة تكمن في ان الاموال تصل الى الجيوب اكثر مما نعتقد. وفي هذا المجال، نحن نمول الكثير من الاشرار من غير ان نعي ما قد يترتب على ذلك. لسنا قادرين على تحديد الاشخاص الذين يعجبوننا وحملهم على توقيع ايصالات، وتجنب الذين لا يروقوننا. انها مجازفة كبيرة جدا".

تمويل المجموعات المتطرفة

ونسب الى ديبلوماسيين اميركيين واوروبيين وعرب ان حكومة السنيورة وحلفائها "سمحوا بوصول بعض المساعدات الى ايدي مجموعات سنية متطرفة ناشئة في شمال لبنان والبقاع وفي محيط المخيمات الفلسطينية في الجنوب. وتعتبر هذه المجموعات مناهضة لحزب الله، وتربطها صلات ايديولوجية بتنظيم القاعدة (...) وقد تلقت عصبة الانصار وميليشيات اخرى قريبة من الحكومة في بيروت ذخائر واسلحة من قوى الامن الداخلي في لبنان". لذلك نسب الى "مسؤول كبير في حكومة السنيورة" اقراره بعلم السلطات في لبنان "بوجود مجاهدين سنة يعملون داخل الاراضي اللبنانية. فنحن لدينا موقف متسامح يسمح لهؤلاء بالعمل في لبنان". الا انه تخوف في الوقت ذاته من ابقاء سلاح حزب الله، مشيرا الى انه "في كلا الحالين، سنكون نحن الهدف".
ونقل هيرش عن النائب وليد جنبلاط ان الاخير ناقش خلال زيارته واشنطن الخريف الماضي سبل اضعاف الرئيس السوري بشار الاسد، ونصح له "بالتحدث مع الاخوان المسلمين في سوريا". وقال جنبلاط: "قلت لتشيني ان البعض في العالم العربي، ولاسيما المصريين، لن يروقهم ان تساعد الولايات المتحدة الاخوان المسلمين. ولكن اذا لم تقبلوا التحدي، فاننا سنكون في مواجهة مع حزب الله وسوريا، وهذه معركة قد لا نربحها".
واشار هيرش في تقريره الى ان الاخوان المسلمين بدأوا يفيدون من سياسة اعادة التوجيه الجديدة، بدعم سياسي ومالي من الاميركيين ومالي من السعوديين، كما افاده مسؤول كبير في "السي آي اي".
اما اللافت في تقرير هيرش الذي تضمن ايضا مقابلة مع نصرالله، فهو ان التدابير الامنية الشديدة المحيطة بالامين العام لـ"حزب الله" لا تعود الى التهديدات الاسرائيلية بقتله فحسب، بل ايضا "محاولات اجهزة استخبارات عربية، منها الاستخبارات الاردنية التي حاولت مرارا خرق صفوف الحزب، تصفية الزعيم الشيعي الاهم في منطقة الشرق الاوسط اليوم".
وتحدث عن "انقسام حاد داخل الادارة الاميركية في شأن طريقة التعامل مع نصرالله، وعن احتمال ان يكون جزءا من الحل السياسي".
وكيف يرى مستقبل الشرق الاوسط؟
يجيب هيرش: "ما دامت الولايات المتحدة مستمرة في سياستها فالامور في المنطقة ستؤول الى مزيد من التوتر. الا ان الاهم اليوم، هو ان يعمد الكونغرس الى التحقيق في المعلومات التي سأنشرها، فيدقق في مصدر الاموال التي تصرفها الادارة الاميركية على المجموعات السنية في المنطقة، فهذا غير مقبول

تصاعد وتيرة القمع والاضطهاد في هذا العهد الاسود

إن ما جرى على جسر الملك فهد بتاريخ 11/2/ 2007م ما بين الساعة العاشرة والعاشرة والنصف , إجراءات غير إنسانية وغير قانونية وليس لها أي علاقة بالتفتيش الروتيني أو القانوني كما يدعون إن ما جرى للأخوة حسن عبد النبي وعبد الأمير مدن وأحمد جعفر هو خارج عرف التفتيش وليس له أي علاقة بالتفتيش القانوني المعروف وهو محض استفزاز وسلسلة من سياسة الإرهاب الذي يمارسه جهاز الأمن الوطني ضد الأخوة الذين كانوا أعضاء سابقين في لجنة العاطلين أم أعضاء حاليين كما بينا في بيان سابق خلال فترة عاشوراء يراد به إذلال وإهانة كل من يستهدفه النظام بممارسة هذه الأساليب من ملاحقات ومضاياقات وقطع الأرزاق والتهديد بالقتل والإعتداء والإعتقال بأيادي الجلاوزة والمرتزقة هذا وإنه منذ عام ألفين وسته والى الآن لا زالت هذه الممارسات مستمرة وآخرها ما حدث على الجسر عند الخروج والدخول من البلد وإعترافهم وبكل صراحة أنكم أشخاص مطلوبين ومسجلة أسمائكم لدى ما يسمى الأمن الوطني وهم يدعون أنه لا يوجد قوائم ومطلوبين في عهد ما يسمى الإصلاح ؟

إن ما جرى في اليوم المذكور قد زاد عن حده عن ما يسمى التفتيش فبالله عليكم هل سمعتم عن هذا النوع من التفتيش الذي تؤخذ فيه الهواتف النقالة وتحتجز لدى الامن الوطني في القلعة لعدة أيام ؟ ثم ما هى قضيتنا التي نستحق بها ... هذا الأسلوب الخاص السئ في التعامل في الذهاب والإياب من البلد وما ذنب المرافقين معنا كما حصل مع أحد الأخوان (ح ، س) عندما عوقبت الحافلة بأكملها بما فيها من نساء وشيوخ بمجرد وجوده على متنها أي إنسانية هذه التي يعامل بها المواطن من هذا النظام على يد المرتزقة من أتباعه (رجال المخابرات) ..؟ إنها انتهاكات صارخة دون مبرر تمارس ضد المواطنيين ولا أحد يوقفها وتمارس باسم القانون !

نعم ما جرى على الجسر في ذلك اليوم هو انتهاك صارخ يمارس ضدنا في كل مرة , وهذا الأسلوب المهين والتعدي علينا بالقوة دون أي مبرر دفعنا للمطالبة بالذهاب الى جهاز الامن الوطني لنعرف ما هو السبب والقضية أو الجرم الذي نستحق بهذه المعاملة ولكن دون جدوى فالمشكلة أنك تتعامل مع مجهولين !!! يرفضون حتى التعريف عن أنفسهم ... وطلبنا التوجه الى ما يسمى النيابة العامة التي لا حق بها ولا باطل وهي آلة من آلات النظام القمعية والقهرية ضد المستضعفين وحينها شعروا بالحرج على التحقيق في قضيتنا التي نعاقب عليها ولا نعرفها ! حرفوا الموضوع الى اتجاه آخر وادعوا أننا قمنا بتكسير إحدى الكبائن أو الغرف بالرغم أننا كنا مقيدين وتحيطنا الجموع من المخابرات ومعزولين عن بعضنا البعض إضافةإلى الكذب والإفتراء علينا بشتى التهم التي لا أساس لها من الصحة ولم يكن بغريب أنه تم توقيفنا يومين وعرضنا على وكيل النيابة الذي دون إفادات لأقوالنا دون إعطائنا الفرصة لسماعنا وحكم علينا أننا مذنبين !

والإدعاء أننا رفضنا التفتيش وهذا غير صحيح تماماً فنحن لا نعارض التفتيش ولكن ما يجري معنا ليس له علاقة بالتفتيش أبداً ونتحدى أن يكون هذه الأسلوب هو اسلوب تفتيش ثانياً ما هو جرمنا نتحداهم أن يكشفوا عن قضيتنا أو الذنب الذي اقترفناه في الحق العام !لكي نستحق به هذا النوع من التعدي في كل مرة . وفي الأخير نشير الى الحقيقة التى حاولوا حرفها عن المسار وأخذها البعض كالعادة وصدقها كما ادعى النظام في فرض الأكاذيب كحقائق في أننا رفضنا التفتيش ... نؤكد أننا لم نرفض التفتيش أبداً وما مورس ضدنا ليس له علاقة بالتفتيش وهذا بيان لكل عاقل قد بيناه وبينا فيه الأساليب الغير معقولة التي تمارس ضدنا وكما قال رسولنا الأكرم (ص) وآله حدث العاقل بما لا يليق فان صدق فلا عقل له ... فنرجوا من إخواننا الذين تهمهم الحقيقة والى الذين يصطادون في الماء العكر والى الذين يحاولون حرف القضية الأم عن مسارها الحق واضح لمن أراده وهذه هي الضريبة لكل من يستهدفه النظام ولا داعي لأن نلتف على الحقيقة كما اعتاد هذا النظام وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم الوكيل .

وماضاع حق وراءه مطالب

آهات حزينة في الذكرى السوداء، وصرخات غضب ضد الاستبداد

اللهم اني اعتذر اليك من مظلوم ظلم بحضرتي فلم أنصره. القاطنون في السجون الخليفية مظلومون، فمن يهب لنصرتهم والدفاع عنهم؟ والشباب الثلاثة الذين تم ايقافهم على الجسر وهم عائدون الى البلاد تعرضوا لظلم غاشم على أيدي جلاوزة النظام الخليفي، وعذبوا بدون رحمة، ومزقت أشلاؤهم من الضرب. وبالغ المجرمون في الاعتداء فقاموا بنزع ثياب المظلومين واوقفوهم خمس ساعات متواصلة. كل ذلك بأمر الطاغية الجالس على كرسي الحكم في الرفاع. هذا الطاغية اصبح يزيد عصره، فهو لا يرعوي عن المحرمات، ولا يراعي حقوق الناس. لقد أصبح يتلذذ بسماع صراخ الضحايا، بعد ان مات ضميره، وفقد انسانيته. وما تعرض له الاخوة الخمسة الذين اعتقلوا ظلما وعدوانا على ايدي جلاوزة النظام ظلم آخر يضاف الى ظلامة ابناء البحرين، وهو جرم يستحق من مارسه او أمر به أشد العقاب.

اما الصمت على جرائمه، والاستمرار في تقبيل انفه وحضور مجالسه فهو إثم كبير، لان مضاجعة الظلمة ليس من خلق المؤمنين، فالساكت عن الحق شيطان أخرس. و "ان أعوان الظلمة في سرادق من نار". اما استمرار اعتقال الاخوين البطلين، الدكتور محمد سعيد وحسين عبد العزيز، فهو صفحة سوداء تضاف الى السجل الأسود لهؤلاء الغزاة الذين احتلوا البلاد بالقوة وأمعنوا في أهلها تنكيلا وظلما، فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

لقد استقبل الطاغية الرابع عشر من فبراير، كعادته، باستعلاء واستكبار غير معهودين. فقد أمر جلاوزته بتصعيد العدوان ضد ابناء البحرين، تعذيبا واعتقالا وسجنا وتوطينا للاجانب، وفي الوقت نفسه سعى للامعان في جبروته واستضعاف المواطنين، بتوجيه دعوة الى اعضاء مجالسه لمشاركته نخب ما يعتقد انه انتصار ضد شعب البحرين، والرقص معه على اجساد الشهداء والمعذبين والسجناء. انه مشهد فرعوني مقيت، يكرهه الاحرار ذوو الضمائر المتحركة، ويمقته المناضلون الذين يفضلون السجن على ما يدعوهم الطاغية وزمرته اليه. هؤلاء الاحرار رفضوا مبايعة الطاغية، واعتبروا الرابع عشر من فبراير، يوما أسود في تاريخ البلاد، وقرروا احياءه بما يليق من احتجاجات وصرخات غاضبة وهتافات مدوية في كل مكان ضد النظام التوارثي الاستبدادي. انه يوم تجديد العهد مع شهداء البحرين الخالدين الذين قدموا دماءهم وارواحهم فداء للدين والوطن والحرية، ورفضوا الانحناء امام الطغاة والديكتاتوريين والجلادين. فالذين توفوا من اولئك الشهداء (ومن الشهداء من هو حي يرزق) اصبح شاهدا على ما يجري من صراع بين اهل الحق واهل الباطل، بين طلاب الحرية وعشاقها من جهة، وأعداء الشعب والمجرمين والمستبدين من جهة اخرى. هذا الصراع اصبح يسجل بدماء المجاهدين الذين اصبحوا اقوى في صمودهم من الاعداء الخليفيين الذين لا يضمرون لشعب البحرين سوى الحقد والظلم والكراهية. هذه العائلة المجرمة تواصل اجرامها بحق البلاد على صعدان عديدة. فهي تسعى لاستبدال اهل البحرين الاصليين (شيعة وسنة) بغيرهم من الدخلاء والمرتزقة والمستوطنين، تماما كما تفعل قوات الاحتلال في فلسطين. وهي ترفض الاعتراف بمبدأ الشراكة والتعددية السياسية، بل تفرض دستورها الخاص على المواطنين بدون ان يكون لهم الحق في الاقتراح او الاعتراض على مواده. وهي تصادر ثرواته بنهم غريب، وتحتل اراضيه البرية والبحرية بدون وازع من ضمير. وهي تستغل الاموال المنهوبة من مدخولات الشعب لشراء الضمائر والمواقف وتشويه الحقائق، وتحييد المواقف الرافضة لاحتلالهم وقمعهم وارهابهم. وهي فوق ذلك، تستغل تلك الامكانات لتضليل العالم بوجود "ديمقراطية" متميزة.

لقد فعل المناضلون خيرا عندما حملوا قضية شعبهم الى الخارج، وعقدوا الندوات والمؤتمرات في عواصم الدول الاخرى، بهدف كشف حقيقة المشروع السياسي الظالم الذي فرضه الشيخ حمد وعصابته على البلاد. وكان تفاعل الآخرين مع ممثلي الشعب ايجابيا جدا، والأمل ان تتواصل جهود المخلصين من ابناء هذا الوطن لتدويل قضية شعب البحرين الواقع تحت الظلم الخليفي الذي لا حدود له. ان شعب البحرين لا يعول على امريكا ولا على غيرها لحل مشكلاته ورفع ظلامته، بل يعتمد على الله اولا وعلى جهوده ثانيا، وعلى دعم الاحرار في كل مكان، وما اكثرهم، الذين تتحرك قلوبهم عندما يطلعون على تفصيلات ما يجري في ارض اوال من ظلم وقمع واضطهاد وسلب ونهب من العائلة الجائرة.

ننحني اجلالا واكبارا للمجاهدين الذين يقطعون المسافات حاملين قضايا شعبهم الى العالم، ونسجل فخرنا واعتزازنا بالذين غرفوا من معين الاسلام وقيم الدين والانسانية ما يعينهم على وعثاء السفر الى، لتحقيق اهداف نبيلة، في مقدمتها الدفاع عن المظلومين، وكشف ظلم الظالمين والسفاحين والقتلة.

التتمة على صفحة 8

وبدأت مرحلة المفاصلة - البقية من صفحة (1)

السهلاوي وحسين عبد العزيز الحبشي. اعتقل البطلان في 16 نوفمبر الماضي لقيامها بطباعة كتيب يدعو لمقاطعة الانتخابات الصورية لنصف اعضاء مجلس الشورى الخليفي. وحكما بالسجن لمدة سنة (الدكتور محمد سعيد) وستة شهور لصاحبه. واعتقدت العائلة الخليفية ان بامكانها تمرير تلك المسرحية،ولكن حركة الشعب في داخل البلاد وخارجها، كشف لها مرة اخرى انها اضعف من ان تستمر في اعتقال شباب البلاد بهذه التهم الواهية. وبدلا من ان يؤدي اعتقال البطلين لردع الآخرين، اصبح بؤرة استقطاب للقوى الشابة الراغبة في التصدي للاحتلال الخليفي الغاشم، فانطلقت التظاهرات والاحتجاجات بدون توقف، وتحولت الجدران الى منابر للحركة الشعبية تسطر شعاراتها عليها، وتتحدى الاستبداد السلطوي بدون خشة او خوف. تواصلت الاحتجاجات السلمية بأساليب متطورة من العصيان المدني، وانتشرت الحرائق في الاطارات واسطوانات الغاز، وحدثت معارك ضارية بين اهل البحرين وقوات الشغب الخليفية، بدون توقف، حتى وصفها بعض الصحافيين بانها شبيهة بحالات الكر والفر اليومية بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الصهيونية في فلسطين. لقد كانت انتفاضة مرشحة للتصاعد، ولاحداث تغيير جوهري في الوضع السياسي لصالح اهل البحرين، لولا التراجع السريع من جانب آل خليفة. فقد بادروا لاطلاق سراحي البطلين، الدكتور محمد سعيد السهلاوي وحسين عبد العزيز، بدون قيد او شرط، واثبتوا خواء صيحات أبواقهم التي تطالب بتصعيد القمع والارهاب الخليفي ضد اهل البحرين. جاء اطلاق سراح البطلين بعد صدور تصريحات وتقارير عديدة من جهات حقوقية دولية، في مقدمتها منظمة هيومن رايتس ووج، وبعد ان لاحت في الافق احتمالات طرد الحكومة الخليفية من عضوية مجلس حقوق الانسان بسبب سجلها المخزي في هذا المجال.

الأمر المؤكد ان اوضاع البحرين اليوم تختلف كثيرا عما كانت عليه قبل خمسة اعوام، وانها تتجه نحو المزيد من التوتر والاحتقان بسبب سياسات الشيخ حمد وعصابته. لقد كانت لديه فرصة الاصلاح الحقيقي ابتداء بكتابة دستور توافقي ينظم العلاقة بين عائتله واهل البحرين، مرورا بتوزيع عادل للثروة النفطية بدلا من نهب ثلاثة ارباعها والتحكم في توزيع الربع الباقي، وصولا الى انتهاج سياسات تعمق الثقة بين الطرفين بدون الحاجة للعنصر الاجنبي في المعادلة المحلية. الشيخ حمد، مع الاسف، انتهج سياسات مغايرة تماما. فبدلا من الدستور التعاقدي، فرض دستوره الخاص الذي أمر بصياغته ليلائم مصالحه ومصالح عائلته ويلغي دور الشعب تماما. وبدلا من توزيع الثروة بشكل عادل على المواطنين المحرومين من السكن وفرص العمل والعيش الكريم، اصبح اليوم يصادر حوالي اربعة مليارات من العائدات النفطية له ولعائلته، ولا يدخل ميزانية الدولة سوى مليارين دولار. الحكم ارتكب جريمة اكبر تتمثل بمشروع التجنيس السياسي الهادف للتغيير الديمغرافي في البلاد، وهي أكبر جريمة ترتكب بحق البحرين وشعبها. هذه الاجراءات القمعية جميعها قضت على ما تبقى من ثقة بين الطرفين، وجعلت كلا منهما يسير نحو طلاق دائم مع الطرف الآخر. ويمكن القول ان الطرفين يقفان اليوم على طريق المفاصلة الدائمة. فشعب البحرين لا يعترف بالحكم الخليفي الذي يصر على ان يمارس سياسات احتلالية ويحكم البلاد بعقلية المحتل وليس الشريك السياسي، وآل خليفة فقدوا ثقتهم في الحصول على اي احترام او حب من اهل البحرين، فقرروا استبدالهم بشعب آخر مستورد من أقاصي الدنيا واصقاع الارض البعيدة. تعيش البلاد في ظل هذا الاحتقان الخطير مرحلة هي الأسوأ منذ الاحتلال الخليفي للجزر في 1783، وتنتظر ما تتمخض عنه المواجهات اليومية بين الطرفين. لقد راهن الحكم على الدعم الانجلو – أمريكي لدعم المشروع السياسي الخطير الذي كشف عنه تقريرا الدكتور صلاح البندر، بينما تراهن المعارضة المتصاعدة على صمود المواطنين من جهة ودعم المجموعة الدولية لنضاله في معركة تقرير المصير.

في 1971 قرر الشعب مصيره بالدخول في شراكة سياسية مع العائلة الخليفية، وبقيت هذه الشراكة قائمة، حتى خلال الحقبة السوداء. فخلال تلك الحقبة اكتفى رئيس الوزراء، زعيم تلك الحقبة بـ "تعليق العمل ببعض مواد الدستور" وهي المواد التي تنظم الممارسة الديمقراطية في البلاد، ولكن الشيخ خليفة لم يجرؤ على الغاء دستور 73 لعلمه انه الوثيقة الوحيدة التي توفر الشرعية لحكم عائلته. أما الشيخ حمد فقد ألغى مبدأ الشراكة السياسية بالغائه ذلك الدستور ورفضه اشراك المواطنين في صياغة دستور بديل، وفرضه دستوره الخاص على البلاد. من هنا جاء قرار المعارضة برفض ذلك الدستور جملة وتفصيلا، ومواصلة النضال لتحقيق امرين اساسيين: اولهما الغاء مشروع تغيير التركيبة السكانية، وثانيهما كتابة دستور تعاقدي مع العائلة الحاكمة. واذا لم يتحقق هذان الهدفان، فلا مجال سوى المطالبة باسقاط النظام الذي لا يعترف بالشراكة السياسية ويستمر في محاربة شعب البحرين بمشروع التجنيس السياسي. هذا هو أفق التحرك السياسي في البحرين، ولا أفق آخر سواه.

أسرانا في قبضة الأعداء

أنرجعُ من بعد ذاك الخلاف؟ ومن بعد تلك السنين العجاف ؟؟
وبعد الضلوع التي تنحني وتطوي مراراتها في الشغاف
وخلف الملوحة من دمعنا وليل يناديه صبح الجفاف
فلا يحمل الصبح أحلامنا ولا ترسل الشمس ثوب الزفاف
أسيرون لا يرهبون العتوب وفي الأسر ليث الشرا لا يخاف
قلوبهم ليس تخشى الوغى كبار هم في النزال خفاف
وورد تناوشه العاديات وهل يزهر الورد بالاقتطاف
أحباي يا بيلسان العطاء ويا نغمة الصدق والائتلاف
لبستم كرامة ثوب طهور ومن وشيه شئتم الالتحاف
توضأ من نبعكم مستهل الربيع وأمعن في الري والاغتراف
فإن طال ليل الأذى والصراع وما آذن الهم بالانصراف
فلا يسفر السجن ذلا مريرا ولا يحصل الجور منه اعتراف
فإن البراءة في خافقيه وإن الكرامة بين الشغاف
هوالله يحكم ما بيننا ولا يحكم الظلم والاعتساف
سنهتف باسم المعزة دوما وبالعز يحلوالصدى والهتاف
ولسنا نروض للنفس ذلا وإن جرع القلب سما زعاف

آهات حزينة في الذكرى السوداء - تتمة من ص 7

نصافح بايدينا وقلوبنا اولئك الابطال الذين زلزلوا الارض تحت اقدام الخليفيين المعتدين في مسيراتهم السلمية واعتصاماتهم المتحضرة في مناطق مختلفة من البلاد، بدون خوف او وجل او خشية من بطش المجرمين.

نشد على ايدي المناضلين الذين يرفضون مد الايدي الى القتلة والسفاحين في النظام الخليفي المقيت، ونهيب بذوي الضمائر الحية الوقوف بجانبهم وتقديم الدعم المعنوي والسياسي والاعلامي لهذا الشعب المظلوم.

نقف بثبات وصمود على ارضية النضال رغبة في تأصيل الحرية والتصدي للاستبداد والديكتاتورية، ونستذكر تضحيات الشهداء ودورهم في تعرية النظام العميل الذي يفرض سلطته بالسلاح والقمع والتضليل والافساد، وليس من خلال الشرعية التي لا يوفرها غير الشعب.

نهنيء الناشطين الذين رفضوا التطبيع مع النظام الخليفي، رافضين دستوره غير الشرعي، وقرروا العمل خارج اطره الرسمية، متحملين بذلك تنكيله وتعذيبه، ومعتمدين في ذلك كله على الله سبحانه الذي ينصر المستضعفين والمظلومين ويخزي الظالمين ويقصم الجبارين.

ونعلن مجددا في هذه الذكرى السوداء الأليمة، تصميمنا، بعون الله، على مواصلة الطريق الذي اختطه الآباء والاجداد عبر العقود، وهم يتصدون للاحتلال الخليفي الغاشم، ورفضنا اساليب الالتفاف والتضليل والتشويش التي يمارسها معتقدا ان ذلك سيمنحه الشرعية، ونكرر مقولتنا بعدم شرعية النظام، واصرارنا على مواجهته مهما كلفنا ذلك من تعب وعناء ونصب، لا نخشى احدا الا الله، ولا نرجو دعما من سواه، ولا نهدف من كل ما نقوم به الا تحقيق رضاه.

اللهم ارحم شهداءنا الابرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفك قيد أسرانا يا رب العالمين